الأنباء
الثلاثاء 13 يناير 2015

أكد في مجلس الأمة أن الحكومة لن تتفرد بقرار رفع سعر البنزين وستتحاور مع المجلس

العمير: الحكومة مستمرة في قرارها إلغاء الدعم عن الديزل والكيروسين

د. علي العمير

أكد وزير النفط د.علي العمير ان الحكومة مستمرة في قرارها إلغاء الدعم عن الديزل والكيروسين، مشيرا الى ان هذا لا يمنع من التشاور مع اعضاء مجلس الامة في المقترح المتعلق بتأجيل تطبيق القرار حار 2015/4/1 والمدرج على جدول اعمال جلسة اليوم.

وأضاف العمير في تصريح صحافي في مجلس الأمة: نحن شركاء مع النواب من اجل التوصل الى كل ما من شأنه تحقيق مصلحة المواطن.

وردا على سؤال حول احتمال قيام سوق سوداء في الكويت قال العمير ان هذه مسؤوليتنا في الجهاز التنفيذي بعدم إتاحة اي مجال للتلاعب او اي استغلال فاسد لهذه المنتجات ولن نسمح بأي تلاعب والجهات الرقابية تقوم بدورها لمنع اي تلاعب بالأسعار قد يؤدي للإضرار بالمواطن.

وبشأن رصد عمليات تهريب الديزل، قال العمير إنه توجد قضايا تهريب للديزل منظورة أمام النيابة العامة، ونعلم جميعا ان النيابة العامة والقضاء سلطة مستقلة لا سلطان لنا عليها «كحكومة»، لافتا الى ان بعض عمليات التهريب أحيلت الى النائب العام، مستدركا بالقول: «حتى عند نقل حاويات الديزل المضبوطة في الموانئ لأماكن آمنة، وأخذنا موافقة النائب العام لأنها محرزة».

وأوضح إن الإحالات للنيابة العامة لا تمنعنا من اتخاذ الحكومة لقراراتها، فهناك جانب اقتصادي في الموضوع، وليست القضية تهريب فقط، لافتا الى ان هناك فئات لا تستحق الدعم على الديزل ورفعه عنها ستكون منتجاتها متساوية، مستدركا بالقول: ان وقود الطائرات حين رفع عن الدعم وجعله بالسعر العالمي كمثل بقية المطارات العالمية، وكذلك الأمر في رفع الدعم عن الديزل والكيروسين استثنينا بعض الشركات من رفع الدعم حتى لا ينعكس على المواطن.

وبسؤاله عما ذكره تقرير ديوان المحاسبة بشأن تهريب الديزل ان السعر العادل لليتر الديزل عند سعر برميل النفط 75 دولارا للبرميل هو 170 فلسا لكل ليتر، بين العمير ان وزير المالية انس الصالح، اجرى تعديلا بالأخذ في ايهما اقل إما سعر 170 فلسا او السعر العالمي.

وبشأن رفع اسعار البنزين، قال ان الحكومة لن تتفرد بقرار رفع سعره، انما سنجعل هناك ارضية خصبة لأي قرار تتخذ الحكومة، ولا نريد مفاجأة المجلس بأي قرار الا ان يكون مدروسا ومعروضا أمامهم، لافتا الى ان رفع سعر الديزل من طالب به هم النواب في دور الانعقاد الماضي وكذلك لجنة حماية الأموال العامة، مستدركا بالقول« ان القرار يعتبر تنفيذيا اتخذ بناء على تقارير ديوان المحاسبة وتقرير لجنة حماية الاموال العامة».

المرافق العامة عقدت حلقتها النقاشية الخامسة بشأن قانون بلدية الكويت

الحريجي: نسعى لتشريع قانون للبلدية خالٍ من الأخطاء ويخدم مصلحة الوطن

سعود الحريجي مترئسا الحلقة النقاشية الخامسة للجنة المرافق وبجواره النائب ماضي الهاجري ومستشارة اللجنة د. جنان بو شهري

جانب من الخبراء والمختصين في البلدية أثناء اجتماع اللجنة

عقدت لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة أمس (الاثنين) حلقتها النقاشية الخامسة الخاصة بدراسة ومراجعة قانون 5/2005 بشأن بلدية الكويت، بحضور كل من أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل مساعد الخرافي ومقرر اللجنة العضو سعود الحريجي وعضو اللجنة النائب ماضي الهاجري وعدد من أعضاء المجلس البلدي الحاليين والسابقين.

واستكملت حلقة مناقشتها لمحور الباب الأول الذي تمت مناقشته في حلقة سابقة، والتصور المقدم من أعضاء المجلس البلدي بشأن القانون الحالي للبلدية، والذي يشتمل على جملة من التعديلات والإضافات المقترحة تعتبر خلاصة خبرة وتجربة عملية ومهنية تقدم للسلطة التشريعية من اجل الاستفادة منها فيما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

الجويسري: تجارب الدول المجاورة والمتعلقة بمجلس المحافظات أبدت فشلها و هناك استياء واضح من ضعف أدائها

وفي بداية الحلقة رحب مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي بالحضور، مثمنا جهودهم الكبيرة في إنجاح هذا الحوار من خلال الملاحظات الناتجة عن ملامستها للواقع، مبينا أن المناقشة في هذه الحلقة تركز على الباب الأول من قانون البلدية والمختص بالمواد المتعلقة بأعضاء المجلس ولجانه، كما أن هناك عدة ملاحظات طرحت في الحلقة السابقة يراد تناولها بنظرة أكثر تعمقا وشمولية.

من جهته قال عضو المجلس البلدي السابق حسام الرومي: ان البلاد بصدد إنشاء مدن جديدة وتغير في التوزيع الجغرافي وزيادة في الكثافة السكانية مما يستلزم زيادة أعضاء المجلس البلدي، وتغيير شروط الترشح لعضوية المجلس خاصة فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية للمرشحين، مبينا أهمية دور أعضاء المجلس المعينين ومدى الاستفادة من تخصصاتهم وخبرتهم لسد النقص في العديد من الأمور.

كما طالب الرومي بان يكون هناك جزاء رادع لمخالفات البناء للحد من الفوضى العمرانية التي تعاني منها البلاد، إلى جانب ضرورة تحديد مدة للمجلس البلدي للبت في المشاريع المعروضة عليه واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

وقال نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري إن تجارب الدول المجاورة والمتعلقة بمجلس المحافظات أبدت فشلها وان هناك استياء واضحا من ضعف أدائها، ولذلك فان احتمالية نجاحها في بلدنا قد تكون ضعيفة جدا، كما بين أن التأخير الموجود في المجلس البلدي يرجع إلى أسباب عدة أبرزها الجهاز التنفيذي للبلدية.

وعقب عضو المجلس البلدي محمد المعجل على الملاحظات الخاصة بالدوائر الانتخابية وتوزيعها قائلا انها غير ممثلة لكافة الفئات مطالبا بتطبيق النظام المتبع في انتخابات مجلس الأمة على انتخابات المجلس البلدي، كما أيد أن يكون هناك قانون خاص بالبناء يصدر بمرسوم من أجل تحقيق الانضباطية وإلزام الجهات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ بنود ولوائح هذا القانون.

وأشاد عضو المجلس البلدي مشاري المطوطح بفكرة زيادة أعضاء المجلس البلدي نتيجة للتمدد العمراني، مطالبا بتعديل بعض البنود في القانون الحالي المتعلقة بمناقشة الميزانية وإصدار الاقتراحات وتوجيه الأسئلة.

ودعا المطوطح إلى تحديد مدة زمنية يلتزم بها مجلس الوزراء للبت والفصل في الأمور والقضايا المختلف فيها بين المجلس البلدي والوزير.

وأيد عضو المجلس البلدي حسن كمال فكرة وجود دراسة فنية شاملة لأي مشروع قبل اقراره على أن يتم تحديد فترة زمنية مناسبة للانتهاء منها، مردفا أن الوقت مناسب لدراسة ومناقشة قانون البلدية.

وقال كمال ان العدد الحالي لأعضاء المجلس البلدي يتوافق مع اختصاصات ومهام المجلس، وهذا لا يمنع من أن تكون هناك خطة مستقبلية لزيادة عدد الأعضاء إذا تم التوسع الجغرافي في البلاد من خلال إنشاء المدن الجديدة، وأن يراجع توزيع الدوائر كل خمس أو عشر سنوات بطريقة فعلية وجغرافية وليست ورقية كما هو المعمول به الآن.

ويرى كمال أن نظم ولوائح البناء الموجودة حاليا جيدة إلى حد ما إلا أن هناك ضعفا رقابيا ومزاجية في تطبيق القانون، مطالبا بإضافة نص صريح في القانون الجديد يمنح أعضاء المجلس البلدي صلاحية التصديق على قرار تعيين مدير عام البلدية أو التجديد له.

بدوره أشاد عضو المجلس البلدي أسامة العتيبي بالملاحظات المعروضة للنقاش مقترحا افراد قانون خاص للبناء في الكويت يحدد جميع الأركان المتصلة بهذه العملية ويعطي تفصيلا دقيقا لأنواع المخالفات وطبيعتها لتجنب السياسات الوزارية التي تتغير من حقبة إلى أخرى.

وأيد العتيبي فكرة منح صلاحية للمجلس البلدي لإحالة التقارير إلى الجهات المختصة لإجراء اللازم، معربا عن استغرابه من تدخل الجهاز الفني للبلدية في الأمور الخاصة والمتعلقة بالمجلس البلدي نفسه.

واقترح عضو المجلس البلدي فهد الصانع أن تتم اضافة بعض البنود على المادة 12 من القانون تمنح المجلس صلاحية اتخاذ القرار وإجراء ما يلزم من تعديل في استعمالات الأراضي.

وفي نهاية الحلقة النقاشية أكدت مستشارة لجنة المرافق ورئيس فريق عمل الحلقات النقاشية م.جنان بوشهري أن حلقة اليوم كانت مليئة بالآراء والاقتراحات التي ساهمت في تشكيل رؤية موضوعية بناءة وواضحة تجاه العديد من المواضيع المطروحة، مضيفة أن الحلقات النقاشية مستمرة في الانعقاد حتى تستكمل جميع المحاور الفنية والخدمية والهندسية والاقتصادية للقانون وأن باب المشاركة مفتوح للمواطنين وليس مقتصر على الخبراء والمختصين من خلال الدخول على موقع مجلس الأمة .www kna.kw وأن اللجنة ترحب بجميع الاقتراحات التي من شأنها أن تعالج عيوب القانون الحالي.

الجيران والحمدان يطالبان برفع الحصانة عن دشتي بحضور حكومي كامل

حمود الحمدان

طالب النائب د.عبدالرحمن الجيران الحكومة بحضور جلسة مجلس الامة المقررة اليوم بكل اعضائها، وألا يتخلف منهم احد عند التصويت على تقرير اللجنة التشريعية الخاص بطلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي في قضية اساءته الى مملكة البحرين الشقيقة.

وقال د.الجيران في تصريح له، ان الحكومة يجب أن تحضر بكل اعضائها في التصويت على رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي في قضية اساءته الى البحرين تقديرا للعلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين، ولاظهارنا صفا واحدا ضد كل من يسيء لنظام قائم او يحاول ضرب اسفين بين الكويت واي دولة شقيقة.

واكد ان الكيدية لا تنطبق نهائيا على هذه القضية، ولا يجب ان نتهاون مع مثل هذه التصريحات غير المبررة وغير المفهومة، والتي تهدف الى اشعال الطائفية. وطالب د.الجيران اعضاء المجلس برفع الحصانة عن د.دشتي في هذه القضية، مشيرا الى انه منذ دخوله المجلس وهو يصوت بالموافقة على كل طلبات رفع الحصانة عن اي نائب، مستدركا بالقول «ولو حدث وطلبت النيابة العامة رفع الحصانة عن عضو بالتجمع الاسلامي السلفي فسأصوت مع رفع الحصانة عنه».

من جانبه، كشف النائب حمود الحمدان عن تأييده لرفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي في القضية المرفوعة ضده من قبل الحكومة بسبب اساءته للبحرين، وقال في تصريح صحافي: نرفض الاساءة لشقيقتنا البحرين، فهي من اوائل من وقف مع الكويت في محنتها، وكان لزاما علينا تكريمها وليس الاساءه لها، مشيرا الى انه من غير المعقول ان يخرج لنا نائب او ناشط سياسي بين الفينة والاخرى ليسيء الى دولة عربية او خليجية ورموزها وهذا ما نرفضه، واضاف قائلا: انا صارحت د.دشتي بأني سأصوت مع رفع الحصانة عنه وهذا موقفي من اي قضية رفع حصانة. وقال الحمدان: ليلتفت نوابنا الى العمل التشريعي والرقابي والابتعاد عن التدخل في شؤون الدول او الاساءة للرموز، مطالبا الحكومة بحضور التصويت على رفع الحصانة عن د.دشتي رافضا تمترس النواب بالحصانة، موضحا ان قضاءنا نزيه وكل صاحب حق سيأخذ حقه من خلال هذا القضاء، خاصة اننا نعيش على ارض دولة مؤسسات وقانون، واستغرب الحمدان من خشية البعض من النواب رفع الحصانة عنهم، مشيرا الى ان النائب يمثل الامة ويجب ان يكون مثالا على هذا الصعيد من خلال رفع الحصانة.

دشتي يرد: آمنت بوحدة الهدف والمصير المشترك بين شعوب دول مجلس التعاون

في هذا الاطار، رد النائب د.عبدالحميد دشتي قائلا: اشفق على زميلي الجيران، واقول له يالجيران حط ايدك على راسك وانت تذكر د.عبدالحميد دشتي، رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان وهي المنظمة السويسرية ومقرها جنيف ومنها يدافع عن انسانيته ودينه وقيمه، ولست اشد حرصا مني يالجيران، وقد آمنت بوحدة الهدف والمصير المشترك بيننا كشعوب الكويت والبحرين والسعودية وقطر والامارات وعمان كمنظومة دول مجلس التعاون، وعملت ومازلت في المحافل الدولية لانصاف هذه الشعوب وحماية حقوقها وحرياتها والدفاع عنها.

كما رد النائب د.عبدالحميد دشتي على تصريح النائب الحمدان بقوله: لا خلاف فيما يعشعش في رؤسكم بعد ان طرحتم كل ما ينغص حياة اهل الكويت، فها انتم تشفون غليلكم بالانتقام من زميل حضاري آمن بحقوق الانسان ودافع عنها، وقد شهدت له انت يالحمدان عندما رافقته في مهمته في المنتدى الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في مراكش بصفته رئيسا للجنة حقوق الانسان التي انت مقررها، سامحك الله، كشفت مكنونك للناس ولم اكن اريد لك ذلك. من جانبه، قال النائب سعود الحريجي: نرفض الإساءة من أي نائب الى أي دولة من دول الخليج رفضا تاما، وهو ما يتعارض مع انظمة الدولة، موضحا ان دول الخليج تسعى الى تشكيل الاتحاد الخليجي وهو ما يدعونا الى المزيد التجانس والتعاون واكد الحريجي ان موقفه من رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي سيتخذه في جلسة اليوم، مستدركا بالقول: قد يصور الاعلام او غيره في النقل غير الدقيق في مسألة الواقعة او الموضوع الذي على ضوئه ترفع الحصانة.

«الميزانيات» ناقشت ميزانية «البلدية»: تترافع عن قضاياها دون الرجوع لـ«الفتوى»

عبدالصمد: 6 ملايين دينار مبالغ مرصودة للقضايا المرفوعة ضد بلدية الكويت عام 2014/2013

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لبلدية الكويت عن السنة المالية 2014/2013، وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي: بلغت المصروفات الفعلية لبلدية الكويت ما جملته 218,046,379 دينارا وبوفر قدره 7٪ عن الاعتمادات المقدرة للسنة المالية 2014/2013، كما أن الايرادات الفعلية قد انخفضت بنسبة 3٪ عما هو مقدر لتبلغ جملتها 25,307,713 دينارا.

وقال عبدالصمد: وتركز الصرف في المصروفات الجارية (الباب الاول والثاني والخامس) بنسبة صرف عالية قاربت 98٪ بينما قلت النسبة على المصروفات الرأسمالية (الاستثمارية) حيث بلغت نسبة الصرف في البابين الثالث والرابع ما نسبته 28٪ و39٪ على التوالي، مما يؤكد على توجه اللجنة دائما الى شيوع الصرف على المصروفات الجارية وضعف التركيز على الجانب الرأسمالي (الاستثماري).

وأضاف: وفيما يخص المشاريع، تبين للجنة تأخر مشاريع البلدية، حيث وصل تنفيذ أحد المشاريع الى 17 سنة ولم يتم الانتهاء منه الى الآن، كما أن متوسط عدد سنوات تنفيذ المشاريع المدرجة في ميزانية الجهة يبلغ 11 سنة مقابل نسبة إنجاز تصل الى 15٪، ومثال على ذلك:

● مشروع «تنفيذ مختبرات الاغذية ومبنى إدارة الاغذية المستوردة»، حيث كانت تكلفته المعتمدة 500 ألف دينار في السنة المالية 1997/1996، لتصل الآن الى 9,315,660 دينارا وبنسبة إنجاز تبلغ 85٪.

● مشروع «تصميم مبنى إداري لشارع الشهداء» حيث انه اعتمد في السنة المالية 2003/2002 ومازال في طور التصميم الى الآن وبنسبة إنجاز 1,6٪. مما يدل على وجود خلل لدى بلدية الكويت من الناحية التخطيطية والتنفيذية لمشاريعها. فيما أفادت بلدية الكويت حول مسؤوليتها عن تأخر بعض مشاريع الجهات الحكومية بأن هذه الجهات ترصد لها اعتمادات مالية من قبل وزارة المالية دون وجود تخصيص أراض لهذه المشاريع، وهذا ما يبين سبب طول فترة الإنجاز لها، وعللت البلدية عدم قدرتها على تحديد فترة الدورة المستندية لتخصيص هذه الأراضي كونها تخضع لموافقة المجلس البلدي ومن ضمن اختصاصاته.

اللجنة لاحظت تضخم أرصدة بند الديون المستحقة للبلدية وبقاء العديد من الديون دون تحصيل

وتابع: كما تبين للجنة تضخم أرصدة بند (ديون مستحقة للبلدية) وبقاء العديد منها دون تحصيل أو تسوية منذ سنوات طويلة،حيث يعود بعضها للسنة المالية 1983/1982 وبقيمة إجمالية تصل الى 69 مليون دينار بلغت حصة القطاع الخاص فيها 67 مليونا، وشددت اللجنة على ضرورة تحصيلها مع إرسال بيان تفصيلي للجنة عن هذه المستحقات وأسباب عدم التحصيل.

وبين أنه فيما يخص القضايا المرفوعة ضد البلدية، فقد تبين للجنة أنها قد أصبحت ظاهرة سنوية ومتكررة وترصد لها مبالغ كبيرة في ميزانيتها، حيث تم صرف مبلغ 6,775,745 دينارا في السنة المالية 2014/2013 لتنفيذ ما عليها من أحكام قضائية، علما أن البلدية أصبحت هي التي تترافع عن قضاياها مباشرة دون الرجوع لإدارة الفتوى والتشريع، وهذا ما يبين أن هناك قصورا من ناحية الدفاع لدى المحاكم أو في الادارة القانونية أو ثغرات قانونية يستغلها الطرف الثاني في العقد. وناقشت اللجنة عقود النظافة، حيث تمحورت العديد من ملاحظات ديوان المحاسبة حول هذه العقود وقيمتها العالية، حيث كانت قيمة عقود النظافة السابقة لا تتجاوز 75 مليون دينار، بينما في العقود الحالية تبلغ 285 مليون دينار، وقد بررت البلدية ذلك الارتفاع الكبير في اجتماعات سابقة بسبب زيادة المناطق السكنية إضافة لدخول التكنولوجيا في مراقبة هذه العقود، إلا أن البلدية لم تستغل هذه التكنولوجيا بكفاءة عالية، ولم تحقق أقصى استفادة منها، خاصة أن العقود المبرمة وصلت الى نصف مدتها.

واقترحت اللجنة التوجه للاستثمار في إعادة تدوير النفايات مستقبلا، وذلك لما له من أثر من الناحية الاقتصادية والبيئية معا، مع ضرورة فتح المجال للشركات الخليجية والعالمية المختصة في هذا المجال لتحقيق المنافسة المطلوبة، مما يؤدي الى تخفيض التكلفة على المال العام.